تقارير ندوات قرطبة

الاجتماع الأول لأرضية الشرق الأوسط

لقاء حول تعزيز التماسك الاجتماعي والتفاعل من خلال مفهوم المواطنة

اسطنبول، 4-2 حزيران 2016

تحرير | خيرة طريف وسارة فرانك

مؤسسة قرطبة بجنيف
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

مؤسسة قرطبة بجنيف ©2017

Cordoba Foundation of Geneva, ©2017

Fondation Cordoue de Genève

Case postale 360

1209 Genève

Tel: +4122 734 1530

Email: info@cordoue.ch

www.cordoue.ch

الاجتماع الأول لأرضية الشرق الأوسط:
لقاء حول تعزيز التماسك الاجتماعي والتفاعل من خلال مفهوم المواطنة

حزيران 2016

تحرير: خيرة طريف وسارة فرانك

ترجمة من الأنجليزية: خديجة نقازي

تصميم: أمين لخضر

الـمـلـكـيـة الـفـكـريـة

تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ملكية لمؤسسة قرطبة بجنيف. يسمح لمن يودّ بإعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

الآراء الواردة في تقارير مؤسسة قرطبة بجنيف هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة آراء المؤسسة ولا وزارة الخارجية السويسرية.

مؤسسة قرطبة بجنيف منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج الشرق الأوسط

تم تطوير برنامج الشرق الأوسط بشكل مشترك من قبل مؤسسة قرطبة بجنيف ومكتبي (الدين والسياسة والخلاف) و(الشرق الأوسط) في قسم السلم الانساني بوزارة الخارجية السويسرية. المجال الاستراتيجي للبرنامج هو معالجة الاستقطاب والتوترات الناتجة عن تقاطع الدين والسياسة. الهدف الشامل للبرنامج هو المساهمة في العمل باتجاه ترشيد للخلاف بطرق غير عنيفة، بالتشارك مع الجهات الفاعلة الرئيسية من المراجع الدينية الإسلامية المختلفة – وتحديدًا داخل المجموعات السنية والشيعية في دول الشرق الأوسط – من خلال تعزيز التماسك والإدماج داخل النسيج الاجتماعي.

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي

1- مقدمة

2- ترشيد الخلافات والوساطة: المفاهيم والأساليب والأدوات

3- دراسات حالة

4- خبرات الممارسين

5- المناقشات بحسب المواضيع: خطاب الكراهية والعلاقات بين المجموعات

6- المبادرات الوطنية

7- الخطوات التالية

8- الخلاصة

ملخص تنفيذي

قامت "مؤسسة قرطبة بجنيف" بالشراكة مع مكتب "الدين والسياسة والخلاف" التابع لدائرة الأمن البشري بوزارة الخارجية السويسرية بإطلاق منتدى الشرق الأوسط الأول كجزء من برنامج الشرق الأوسط الذي يهدف الى تعزيز التعايش السلمي من خلال تعزيز الآليات غير العنيفة لترشيد الخلاف بين المجموعات ذات وجهات النظر الكونية المختلفة.

إن الافتراض الرئيسي لهذا البرنامج هو أن التوترات بين المسلمين يجب أن تتم معالجتها على وجه السرعة من أجل ضمان تحقيق التعايش السلمي في الشرق الأوسط. وتعتبر هذه التوترات بمثابة العقبات الرئيسية التي تقف ضد ترشيد الخلاف بشكل غير عنيف في عدة مواقع تشهد صراعات في الشرق الأوسط، فضلا عن ضمان استمرار الحراك السلمي للتحولات السياسية من منظور ديمقراطي وعلى أساس المواطنة.

وتم تمثيل خمس دول وهي البحرين، والعراق، ولبنان، والسعودية، واليمن. وكانت لوفود الممارسين بهذه الدول فرصة مناقشة سياقات مختلفة في كل بلد، وكذلك الخبرات المختلفة، فضلا عن استعراض القضايا المتعددة المتشابكة التي تثيرها هذه التوترات. وركزت الحوارات التي تم تطويرها خلال الاجتماع على العيش معًا داخل الفضاء الوطني بالاستناد إلى مبادئ المواطنة واحترام التعددية.

وكان الهدف من هذا الاجتماع هو مناقشة المشاركة الملموسة في المبادرات العملية المشتركة لتعزيز المواطنة الشاملة والشعور بوجود مصلحة مشتركة في تحقيق مجتمع إدماجي يشمل الجميع.

وعمل المشاركون في مجموعات قُطْرية وتقديم خريطة طريق لمختلف المبادرات التي سيتم تنفيذها في بلدانهم. وجرى اختيار مبادرتين في لبنان، واحدة تخص المعتقلين في إطار المحكمة العسكرية والأخرى تخص التعاون بين مؤسسات العمل الإنساني لمصلحة اللاجئين السوريين. وفي البحرين، بما أنّ الوضع يعرف توترًا شديدًا، تقرّر إرسال بعثة استكشافية كمرحلة أولى. أما في العربية السعودية، فتمّ تأسيس مجموعة واتساب مباشرة بعد اللقاء حيث يتبادل فيها المشاركون بشكل منتظم آراءهم حول الوضع هناك. كما يدرسون حاليا إمكانية تنفيذ مختلف المبادرات، بما في ذلك مبادرة سياحة السلام.

شدد المشاركون على رغبتهم في العمل بشكل أسرع وفعال، كما عبّروا عن رغبتهم في الحصول على الدعم في التنسيق من مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الخارجية السويسرية، لأن هذين الفاعلين يحظيان بالقبول في بلدان الشرق الأوسط.

لا يعكس هذا التقرير رأي مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الخارجية السويسرية، بل يورد ما تم تداوله أثناء اللقاء المذكور آنفا.

1- مقدمة

في الفترة ما بين يوليو 2013 وأبريل 2015، قامت مؤسسة قرطبة بجنيف، في شراكة مع مكتب "الدين والسياسة والخلاف" التابع لدائرة الأمن البشري بوزارة الخارجية السويسرية، بإطلاق المرحلة الثانية من برنامج التحولات في شمال أفريقيا وغرب آسيا، والذي يهدف إلى تعزيز وتمكين المشاركة السياسية الشاملة على المستوى الوطني بالعمل مع الجهات والفاعلين السياسيين الجدد.

وخلال هذا البرنامج، وفي مرات عديدة وسياقات مختلفة، تمت إثارة مسألة تفاقم وتصاعد اللجوء إلى الهويات الدينية –على وجه الخصوص بين السنَّة والشيعة – مع الإشارة لتأثيرها العنيف أو الذي من المحتمل أن يكون عنيفًا. وقد أدت هذه المناقشات مع العديد من الجهات الفاعلة ومع الخبراء الرئيسيين المختصين بمنطقة الشرق الأوسط وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين بتعزيز السلام، إلى اتخاذ قرار بإطلاق برنامج الشرق الأوسط في سبتمبر 2015 بهدف معالجة هذه القضية الحساسة.

إن المخاطر الكامنة في هذه الأزمة كثيرة؛ ولقد أبرز الخبراء بالفعل عددًا غير قليل من هذه المخاطر، بما في ذلك: زيادة حالة العسكرة بين سكان المنطقة، وتزايد حال الأزمة الإنسانية مع وجود تدفقات جديدة من النازحين، وكذلك تفكيك الدول القائمة.

إن الهدف العام للبرنامج، الذي تم تصميمه بشكل مشترك بواسطة مكتب "الدين والسياسة والخلاف" ومكاتب الشرق الأوسط في دائرة الأمن البشري بوزارة الخارجية السويسرية، هو المساهمة في العمل باتجاه ترشيد للخلاف بطرق غير عنيفة، بالتشارك مع الجهات الفاعلة الرئيسية من المراجع الدينية الإسلامية المختلفة – وتحديدًا داخل المجموعات السنية والشيعية في دول الشرق الأوسط – من خلال تعزيز التماسك والإدماج داخل النسيج الاجتماعي.

وقد كان للتحولات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط منذ موجة الثورات التي بدأت في أواخر عام 2010 تأثير كبير على النسيج الاجتماعي للمنطقة. وعلى وجه الخصوص، كانت هذه الانتفاضات الشعبية والاستراتيجيات التي لجأت السلطات لاستخدامها لإدارة هذه المرحلة قد أثّرت بعمق في الفئات الاجتماعية التي يرى بعض الأفراد أنفسهم أو يرون غيرهم منتمين إليها.

لقد تزايدت حالة التصنيف الاجتماعي القائم على المرجعية الدينية إلى حدٍ كبير، مما أدى إلى حالات من العداء بين المجموعات الاجتماعية والهويات الاجتماعية على أسس دينية. وعلى سبيل المثال، في الحالة البحرينية أين يكمن الحكم لدى أقلية سنية في مجتمع ذي أغلبية شيعية، قامت الانتفاضة في الأصل من طرف تجمّع من المواطنين من السُنة والشيعة الذين لم يعرِّفوا أنفسهم على أساس أي انتماء سياسي أو اجتماعي أو ديني معين، لكنهم كانوا يدعون لمزيد من الحرية السياسية في موجة ما يسمى "الربيع العربي".

إلا أن السياق الأعم للانتفاضات التي يعرفها الشرق الأوسط يسمح بقراءتها استنادًا إلى الهويات الدينية. ويمكن الانحراف بسرعة من المجال السياسي إلى خطاب قائم على الهوية.

منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979، أصبح يُنظر إلى إيران في المنطقة العربية باعتبار أن لها رغبة في إنفاذ "أجندة سياسية" تهدف لتوسيع نفوذها في جميع أنحاء البلدان الإسلامية، وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك السعي لهذا الهدف من خلال دعم الفاعلين السياسيين من الجماعات الشيعية المحلية. وقد أثار ذلك قلقًا كبيرًا في المملكة العربية السعودية، التي تشترك مع إيران في التنافس لترسيخ مكانتها الاقليمية باعتبارها القوة الجيوسياسية الرئيسية ذات النفوذ في منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، صارت المملكة تنظر إلى الحكومة الإيرانية بعد الثورة باعتبارها مصدر خطر كبير، كما أثار التنافس السياسي بين هذين البلدين (إيران والسعودية) خلطًا والتباسًا خطيرًا بين المصالح السياسية والهويات الدينية في هذا المجال.

وقد أظهر التاريخ الحديث أدلةً كثيرة على أن الانقسام الديني بين "السنة" و"الشيعة" لم يكن العنصر الأساسي وراء التوترات القاتلة التي تستعر حاليا بشكل رئيسي في العراق وسوريا واليمن؛ إذ إنه من جهةٍ أولى، فإن المرء يجد أن طرح هذه المسألة يدفع نحو تسليط الضوء على التعقيدات المرتبطة بهذه التسميات؛ وأنه لا يمكن اعتبار "السنة" أو "الشيعة" لبناتٍ وكتلًا متجانسة. فعلى سبيل المثال، في الحرب بين إيران والعراق، كانت الغالبية العظمى من القوات العراقية التي تقاتل إيران من الشيعة العراقيين. وبالمثل، فإن "حزب الله" و"حركة أمل"، وهما اثنان من الأحزاب الشيعية الرئيسية في لبنان، اشتبكا معًا وتقاتلا ضد بعضهما البعض عدة مرات خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

ومن جهةٍ أخرى، نجد أنه على الجانب السني، كانت هناك موجات متتالية من حملات القمع ضد جماعة الإخوان المسلمين، وكان هناك غزو العراق للكويت، والحرب بين الفصائل المسلحة المختلفة في سوريا، وهي كلها أمثلة على الصراعات داخل نفس الطائفة الواحدة (السُّـنَّة). وعلى نفس المنوال، فإننا نجد أن "حزب الله"، بعد انتصاره على إسرائيل في عام 2006، أصبح رمزا للمقاومة في المنطقة العربية كلها، وبالتالي فقد تجاوز حدود الهويات الدينية والتعريف الديني لنفسه كجماعة طائفية. وبالمثل، استخدم قادة "حماس" دمشق لتكون مقرًا لهذه الحركة وسط ما يُنظر إليه الآن باعتباره "السلطة العلويَّة"، وهي التي كان يُنظر إليها على أنها مركز حكومة "حزب البعث" العلماني في سوريا.

لكن ميزان القوى بدأ يتغيّر مع حرب العراق عام 2003 ومع سقوط نظام صدام حسين؛ ذلك أن السياسات التمييزية والطائفية المعتمدة من قِبل حكومات إبراهيم الجعفري ونورى المالكي نحو العراقيين السُّنة أدّت إلى نفور واغتراب طائفة السُّنة كلها؛ ليس في العراق فحسب، بل في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، وحتى في البلدان المسلمة في منطقة الساحل الأفريقي. وقد عمدت إيران إلى زيادة نفوذها وتأثيرها على الأحداث بشكل فائق؛ كما تم ذلك من خلال "حزب الله" ذي النفوذ الواسع في لبنان، والذي ينشط حاليا في سوريا.

وقد أخذت الانتفاضات الشعبية لـ 2011 مكانها في هذا السياق، حيث أن الحكومات التي شعرت بالتهديد، فضلا عن غيرها من الفاعلين وأصحاب المصلحة، وجدوا في تفتيت النسيج الاجتماعي استراتيجيةً رئيسيةً لهم لمواجهة الاندفاع الديمقراطي والمطالبات بالحرية، أو لزيادة القدرة على فرض سيطرتها على الأرض. كل ذلك كان من شأنه إغراء الأقليات المُهملة والمُهمّشة للبحث عن الدعم حيثما وُجد؛ وأحيانًا كان هذا الدعم يأتي من القوى الأجنبية. كما أغرت هذه الأوضاع القوى السلطوية الحاكمة لاغتنام هذه الفرصة من أجل شجب التدخل الأجنبي، بهدف إضفاء الشرعية على السياسات المتشددة القائمة.

وفي هذه السياقات الوطنية الهشة، حدث تفاقم للهويات الدينية خلال السنوات الأربعة الماضية من خلال الخطابات والسرديات الخلافية، وحدث هذا التطور نفسه على الأرض، حيث أصبح الدين هو القضية الرئيسية لنظام التوجيه للفرد، لتكون المرجعية الدينية هي المرجعية الذاتية للإنسان، بشكل يتخطّى ويسمو على كافة المرجعيات الأخرى السياسية والاجتماعية والمعايير الوطنية أو الاقتصادية.

وبالإضافة إلى هذه السياقات الوطنية، فإن حالات من استقطاب الدول يمكن أيضا ملاحظتها، واتجاه بعضها إلى دعم الانتفاضات الشعبية في البلدان الأخرى، وقيام بعضها الآخر بمعارضة هذه الانتفاضات. إن هذه الظاهرة قد زادت من الاستقطاب في المجتمع، أخذًا في الاعتبار النطاق الإقليمي لهذا التقسيم القائم على أسس دينية.

وأخيرًا، فإن عناصر مثل المواءمة بين المصالح والهويات على المستوى المحلي، ودعم الديناميكيات الجيوسياسية القائمة حاليًا في المنطقة (حالة المواجهة بين السعودية وإيران)، وإضفاء الشرعية على الفاعلين السياسيين من قِبل السلطات الدينية، قد ساهمت كلها في الخلط بين المصالح السياسية والهويات الدينية.

إن الهويات الدينية هي عناصر وأدوات دفع وتعبئة قوية جدًا، كما أنها حساسة للغاية، لأنها في كثير من الأحيان تمثّل اللحمة التي تثبت وتربط بين لبنات المجموعة، وتمسّ الذات الأكثر عمقًا للإنسان. وعلى هذا النحو، فإنها يمكن أن تتأثر بسهولة، كما يمكن استغلالها وتشغيلها بواسطة كلٍّ من:

1) بيئات الخلاف، التي تدفع الناس للتعرف على أنفسهم وتعريفها بشكل متزايد على أسسٍ قبلية أو طائفية، وليس الأسس السياسية مثلًا (على الرغم من أن العناصر السياسية قد تكون أيضا عاملًا في هذا الجانب).

2) الجهات الخارجية أو الداخلية، التي ترى لها مصلحةً في التلاعب بمثل هذه المشاعر للحصول على دعم أوسع إن كانت في المعارضة، أو من أجل مواجهة قوى المعارضة إن كانت في السلطة.

إن الافتراض الرئيسي للمشروع هو القول بأن الحساسية العالية والاستجابة العميقة للهويات الدينية في السياق الإقليمي، وكذا استخدامها كأدوات سياسية هي من العوامل التي تتسبب في إذكاء الاستقطاب في الشرق الأوسط وتهديد التعايش والتفاعل السلمي بين المجتمعات ذات المرجعيات الدينية المختلفة. وتعتبر هذه التوترات بمثابة العقبات الرئيسية لترشيد الخلافات بصورة غير عنيفة في عدة سياقات توفر أرضاً خصبة للخلاف في الشرق الأوسط، كما أن هذه العوامل تعيق الاستمرار في التحولات السياسية السلمية من منظور ديمقراطي وعلى أساس المواطنة.

وتعتبر منهجية فضاءات الوساطة الآمنة المقاربة الأكثر مناسبة لمنع هذه التوترات. كما أن الحوارات التي سيتم تطويرها ضمن هذه الفضاءات ستتجنّب الجوانب العقائدية وكذلك الجيوسياسية في العلاقات بين السنة والشيعة. وسيركز الحوار على التعايش معًا في الفضاء الوطني على أساس مبادئ المواطنة واحترام التعددية. كما سيركز المشروع على المشاركة الملموسة في المبادرات المشتركة لتعزيز المواطنة الشاملة والشعور بوجود مصلحة مشتركة في تحقيق مجتمع إدماجي يشمل الجميع.

2- ترشيد الخلافات والوساطة: المفاهيم والأساليب والأدوات

أهداف الجلسة

تضمنت الجلسة الأولى من منتدى الشرق الأوسط للممارسين عرضًا يعطي مقدمة عن الموضوع والخطوط العريضة لمنهجية مؤسسة قرطبة بجنيف ومكتب الدين والسياسة والخلاف في وزارة الشؤون الخارجية السويسرية ومنهجية التجارب السابقة في التوسط في الخلافات ذات البعد الديني.

مقدمة عن ترشيد الخلاف

العرض الأول كان من مُمارس متخصص في الموضوع من فريق مؤسسة قرطبة بجنيف قدّم عرضًا لمنهج وممارسات تحليل وترشيد الخلاف، وتضمّن العرض مناقشة أطراف الخلاف، والمسؤوليات التي تقع على الوسيط (عدم الانحياز إلى طرف في مقابل الحياد)، وأنواع العنف (العنف السلبي في مقابل العنف الإيجابي) وأنواع الوساطة (الوساطة الأقل كثافةً وصولًا إلى الوساطة عالية الكثافة، والوساطة الآمنة في مقابل الوساطة الفردية). وأكد هذا العرض على الدور الهام لمسألة الإبداع في إطار عمليات ترشيد الخلاف، ثم اقترح العرض طريقتين لتحليل الخلاف والتجاوب معه على نحو فعّال، وكيفية تطبيق الحوار من خلال الممارسة الذي يهدف إلى تطوير حلول على أساس التجربة العملية والتدابير المقبولة لدى أطراف الخلاف والمتلائمة مع رؤاهم الكونية. وتعتبر هذه الأداة مكوّنًا رئيسيًا في المنهجية التي تعتمدها وتتبناها مؤسسة قرطبة بجنيف.

وأظهرت ردود فعل المشاركين على هذا العرض التقديمي مستوى عاليًا من الانخراط والتفاعل في التعامل مع المقاربات النظرية لترشيد الخلاف، بقدر ما عكست أيضًا رغبة كبيرة في التمكُّن من أدوات وآليات عملية الوساطة بين الأطراف. وعلى الفور، أثارت التدخلات الأولية للمشاركين العديد من الطرق التي تم استخدامها بواسطة ذوي الخبرة في مجال التوترات بين السُّنة والشيعة على وجه التحديد، وأوضحت كذلك كافة الانقسامات ذات الصلة (بما في ذلك الانقسام الديني، والانقسام السياسي، ونتائج وانعكاسات ذلك في الانقسام الاجتماعي). وأعرب المشاركون أيضا عن رغبتهم في سماع خبرات من دراسات الحالة في السياق الأوروبي – خاصة في ايرلندا الشمالية – حيث تم ترشيد الخلاف بين الطائفتين الدينيتين (الكاثوليكية والبروستنتية) بنجاح للوصول إلى التعايش الأكثر سلمًا.

فضاء الوساطة الآمن

العرض الثاني كان من طرف خبير مُمارس من وزارة الشؤون الخارجية السويسرية، حيث تم التركيز على تجارب الصراعات وحلها في العالمين العربي والإسلامي، وذلك بهدف إدخال فضاء الوساطة الآمن كمنهجية محددة باعتباره "مكانًا تشعر فيه كل الجماعات بالأمان، وأنها ليست معرضةً للهجوم من قِبل البعض، وحيث يمكن أن يتم الحديث عن أشياء عملية يمكن من خلالها أن يعمل الفرقاء معًا". وأكد القائم بالعرض على أهمية الإبداع في إطار آليات ترشيد الخلاف، وأشار إلى أن الممارسة بحد ذاتها تمثل العنصر الأساسي لخلق حالة من الثقة بين الطرفين.

كما تم عرض أمثلةٍ لهذا النوع من الوساطة (فضاء الوساطة الآمن) بما يشمل تلك الوساطة التي كانت بين النخب السوفيتية والنخب الإسلامية في مرحلة ما بعد الاستقلال في طاجيكستان، وتسهيل الحوار بين الأطراف الفاعلة السلفية في لبنان. وأشار مقدّم العرض إلى روح المشاركة الشعبية والتعاون بين المجموعات خلال الانتفاضات الشعبية فيما يسمى "الربيع العربي". كما أكَّد أيضًا على كون الدافع الرئيسي هو سعي هذه المجتمعات إلى المُضي قُدُمًا بعيدًا عن الديكتاتورية، بحيث يتحرّك الجميع جنبًا إلى جنب في هذا المسار. وقد أفضت هذه الروح التعاونية إلى العديد من المبادرات الشعبية المحلية للحوار والعمل المشترك في العديد من المجالات.

وأكدت ردود فعل المشاركين على هذا العرض وعيهم بأهمية أطراف الخلاف، والوساطة، والدور المحتمل لما يسمى "المفسدين" أو "المخربين" في عملية الوساطة. وقد أثبتت تدخلات المشاركين

الاهتمام المشترك الذي يجمعهم في ضرورة انخراط الحكومة في الحوارات الاجتماعية، باعتبار ذلك عنصرًا هامًا لنجاحها. كما تمت إثارة قضية رفض بعض الأطراف الانضمام إلى الحوار. وقد أشار بعض المشاركين أيضًا إلى المناخ السياسي الأوسع باعتباره عاملًا أساسيًا في إمكانية إقامة الحوار.

3- دراسات حالة

أهداف الجلسة

ركزت هذه الجلسة من الورشة على دراستين من دراسات الحالة في مجال الخبرات في إقامة حوار بين الأطراف المختلفة، مع التركيز بشكل خاص على الحوار مع المجموعات ذات المكوِّن الديني، وكذا الحوارات التي تم عقدها في المنطقة.

مساجد لندن

كان العرض الأول يدور حول تجارب تيسير الحوار بين المؤسسات الحكومية والأمنية من جهة والنطاق الأوسع من المجتمع الإسلامي البريطاني، في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 وما بعد أحداث 7 يوليو 2005. وفي سياق ارتفاع الرهاب من الإسلام (الإسلاموفوبيا) والخوف من التطرف العنيف في أعقاب تلك الهجمات، وضعت الحكومة البريطانية بعض التدابير التمييزية، التي أدت إلى الاستياء بين أعضاء المجتمع المسلم، وإلى المزيد من الاغتراب بين المسلمين وبقية أعضاء الأمة البريطانية، بما في ذلك مؤسسات الدولة. وفي محاولة لمنع التطرف بين الشباب المسلم، سعى هذا المشروع إلى تسهيل الحوار مع أجهزة الأمن البريطانية من خلال توعية ضباط الشرطة وغيرهم بالقواعد السلوكية التي يحيا بها "الآخر"؛ أي المجتمع المسلم. كما قام المشروع بتيسير عقد مناقشات دورية حول التوترات والقضايا والمشاكل داخل وفيما بين الطرفين.

وأشارت ردود فعل المشاركين أن هناك مبادرات مماثلة تشمل أجزاء من الحكومات الإقليمية قد سبق وحاولت القيام بنفس مثل هذا الفعل من أجل تحسين العلاقات الاجتماعية والمجتمعية. ومع ذلك، عبَّر بعض المشاركين عن رأيهم بأن المسلمين في بريطانيا هم في الغالب يحظون بحالةٍ من المواطنة والمعاملة كمواطنين أكثر من نظرائهم في دولٍ مثل مصر ولبنان والبحرين والمملكة العربية السعودية، مما يدل على أن القضية الأساسية هي في المعاملة بدرجة من العدالة والمساواة

لكافة الأفراد في أي دولة. ووفقا لمشارك آخر، فإن "قضية المواطنة هي لب المشكلة". وفي هذا السياق، أكد الممارس والناشط الذي يقدم العرض على ضرورة بحث المسألة من خلال المناقشة العملية والبحث في المقاربات والحلول الممكنة، بعيدًا عن القضايا النظرية.

وقام الخبير في الوساطة بتلخيص مبادرة لندن من أجل إشراك الشرطة والمجتمع المحلي في العمل معًا من خلال الدروس الرئيسية الأربعة المستفادة، وهي: أولًا: أن هذه المبادرة نشأت من خلال أصحاب المصلحة الذين تشاركوا في جهود الوساطة الآمنة على أساس رفض نظريات الصراع وحتمية المواجهة بين الحضارات (كما تمثلها روايات جورج بوش وتنظيم القاعدة). وإن هذا كان يتطلَّب الشفافية والحوار داخل المجتمع، وأن يتم إقامة أنشطة الحوار من خلال الممارسة بين الشرطة والمجتمع المسلم. ثانيًا: الوعي بمسؤوليات كل طرفٍ تجاه التعايش، وتجاه قيم المواطنة واحترام التنوع في المجتمع. كما أن هذه المشاركة كانت تعني من جانب مركز الجالية المسلمة المنخرط في هذه المبادرة ضمان استكمال المتابعة وتحديث معرفة مجموعات المسلمين باللوائح والتقنينات الجديدة الصادرة من الدولة، وكذلك بناء الثقة مع الجهات الفاعلة الأخرى، ووضع خطط للطوارئ في حالة الأزمات. ثالثًا: إن إطلاق عملية وساطة متوازنة ثقافيا قد أدّى إلى تخفيف المخاوف بين أعضاء المجتمع البريطاني الأوسع. وتشمل الأمثلة الملموسة لهذا المسار تنظيم حلقات عمل تدريبية لمجندي الشرطة الجدد للتعريف بالإسلام وتقديمه لهم، وأيضًا التعامل مع مخاوف جهاز الشرطة تجاه المجموعات المسلمة، وتنظيم وجبات إفطار في شهر رمضان لقادة الشرطة مع المجتمع المسلم، وكذلك عقد نشاطات الأيام المفتوحة في مركز الجالية المسلمة للصحفيين والسياسيين. وأخيرًا، تم توجيه طاقة غضب الشباب المسلم إلى المشاركة السياسية والمدنية بدلًا من العنف.

آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة في مصر

في سياق برنامج مؤسسة قرطبة بجنيف حول التحولات في شمال أفريقيا وغرب آسيا، تم تنظيم ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع برنامج "دور الثقافة والدين في الوساطة" التابع لمركز الدراسات الأمنية في زيورخ، والمنظمة المصرية "مدى للأبحاث والاستشارات"، ومنظمة "خطوة للمستقبل" غير الحكومية، وهي التي قامت بعقد هذا اللقاء لأصحاب المصلحة المؤثرين من الجماعات والأحزاب المختلفة في مصر، وذلك من أجل العمل على بناء الخبرة معًا حول كيفية نزع فتيل التوترات الطائفية على نحو فعّال من خلال بناء آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، وبالتعاون معًا على المستويات الرسمية وغير الرسمية.

وكانت ورشة العمل جزءًا من عملية أطول تهدف إلى بناء آلية متماسكة للإنذار المبكر والاستجابة السريعة لنزع فتيل الاشتباكات العنيفة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وذلك في سياق الاستقطاب الحاد الحادث وقتها. وقد تم عقد الورشة على مدى خمسة أيام في مارس 2013، وشمل فريق المشاركين 24 شخصًا. وكانت الورشة ناجحة ليس فقط بفضل جودة وتنوع المشاركين وحيوية مشاركتهم في أعمالها، ولكن أيضًا لمشاركتهم في تصميم برنامجها بشكل دقيق وقيامهم بالتيسير فيها، وأيضًا بسبب تنظيم العملية باحترافية وظيفية عالية وتوافر العمل الجماعي. وقد نتج عن المبادرة أيضا صياغة ميثاق متفق عليه من قِبل جميع الأطراف، وهو الذي كان بمثابة القاعدة والأساس الرسمي لآليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة.[1]

ووفقا لأحد الحضور، فإنّ عرض هذا الخبرة وهذه الآلية للإنذار المبكر والاستجابة السريعة يعتبر مثالًا مقارنًا مثيرًا للاهتمام، لأنه يمكن استخدامه في الشرق الأوسط للمساعدة في تفكيك أزمات مماثلة.

4- خبرات الممارسين

أهداف الجلسة

تم تخصيص ثلاث جلسات من ورشة العمل هذه للعروض المنفردة حول سياق التوترات بين المسلمين في كل بلد من البلدان الممثلة في المنتدى، فضلا عن عرض الخبرات الشخصية والمحلية الأخرى بهدف تخفيف الصراعات. وتم تقديم أكثر من عشرة عروض من المشاركين ذوي الخلفيات المتنوعة والمرتبطة بالعديد من الاتجاهات الدينية والاجتماعية والسياسية، مما أعطى عمقًا أكبر للفهم والإدراك فيما يخص تفهُّم تعقيد هذه القضايا على المستوى الوطني والإقليمي. وبناءً على هذه العروض، تمكَّن المشاركون من التعرُّف على اثنين من العوامل المشتركة التي تساهم في إحداث الانقسامات العمودية في منطقة الشرق الأوسط، وهما: (1) غياب المواطنة الفعالة؛ (2) الصراع

[1] لمزيد من التفاصيل، انظر: أوين فريزر والأخضر غطّاس (محرران)، مناهج تحويل النزاعات، جنيف، منتدى قرطبة الآن، 2013 (صفحات 32 إلى 38) Owen Frazer and Lakhdar Ghettas (eds.) in Conflict Transformations Approaches, (Geneva: Cordoba Now Forum, 2013)
متوفر في: http://cordoue.ch/publications/papers/item/287-conflict-transformation-in-practice

الجيوسياسي الأوسع نطاقًا القائم بين القوى الإقليمية - واللذان يؤدّيان إلى ابتعاد الحكومات عن مبادرات الحوار.

وسيركز هذا القسم من التقرير على النقاط الرئيسية التي أُثيرت أثناء المناقشات وتدخلات المشاركين، مع إيلاء اهتمام خاص لتوضيح وبيان تنوع الآراء التي تم تقديمها بصورة دقيقة.

المملكة العربية السعودية

أشار أحد المشاركين من المملكة العربية السعودية إلى أن هناك دراسات قليلة حول الصراع الطائفي في المملكة العربية السعودية، وأن هناك سبعة مذاهب إسلامية رئيسية في البلاد. وفي الوقت نفسه، هناك عوامل هيكلية وبنيوية أدت بالأفراد إلى التراجع والاحتماء بشبكة الأمان الاجتماعي التي توفرها القبيلة أو الطائفة. وتشمل هذه العوامل البنيوية ضمان الوصول إلى التسهيلات والخدمات لمن يحتمي بانتمائه الطائفي، مما يعكس الانقطاع في العلاقة بين الفرد والدولة. ورأى هذا المشارك أنه لا يوجد سبب لعدم بناء علاقات قوية داخل الأسر والقبائل والمجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، ولكنه عاد للتأكيد أن هذا لا ينبغي أن تتم ترجمته بالضرورة إلى النزعات الطائفية والقبلية – مما يساهم في تقويض التماسك الاجتماعي والسياسي في النهاية.

وكانت هناك عدة عروض حول سياق التوتر بين السنة والشيعة في المملكة العربية السعودية، وعن محاولات العمل الهادف إلى التخفيف من حدة هذه التوترات، والتي ظهرت في صورة مبادرات وطنية، وهناك الآن مبادرات اجتماعية قائمة لسدّ الفجوات بين المجموعات والطوائف المختلفة. وأشار أحد الممارسين السعوديين إلى مبادرتين لمواجهة الطائفية، أولاهما تحت مسمّى "منتدى الثلاثاء"، والثانية تحت مسمّى "منتدى التواصل الوطني"؛ وكلتاهما تشجع على تحسين العلاقات والحوار بين الطوائف السنية والشيعية من خلال الفعاليات المشتركة، بما في ذلك المعارض الفنية والعروض القائمة على إحياء التراث الثقافي، والمناسبات الاجتماعية مثل تنظيم الإفطار خلال شهر رمضان المبارك. وأشاد المشاركون الآخرون من المملكة العربية السعودية ومن باقي أنحاء المنطقة بهذه الأنشطة المفتوحةً لجميع أعضاء المجتمع.

ومع ذلك، حدَّد مقدم العرض مسألة "عدم معرفة الآخر" باعتبارها واحدةً من العقبات الرئيسية أمام خفض التوتر بين المجموعات الطائفية المختلفة وإحلال السلام فيما بينها.

فعلى سبيل المثال، لفت مشارك النظر إلى أن الشيعة يُعتبرون في الغالب قريبين من إيران لأنهم ينتمون لنفس الطائفة، في حين أن الواقع يبرز أن غالبية الشيعة السعوديين لا يتبعون مرجعية المرشد الأعلى الإيراني.

وتمت الإشارة أيضًا إلى أن الاتجاه المحافظ المتشدّد للغاية والفصيل المتطرف في المجتمع يمثلان أيضًا عقبة في طريق التقارب بين السنة والشيعة في المملكة العربية السعودية. وأخيرا، أُثيرت مسألة كيفية تحقيق التوازن بين الخطاب العام والخاص. وفي الواقع، ووفقا لأطروحة هذا المشارك، فإنه يجب تأسيس المزيد من المبادرات التي تدعم وتهدف إلى فتح المجال للحوار والمناقشة داخل الفضاء الاجتماعي، من أجل تخفيف حدة التوتر بين الطوائف المختلفة.

وتجاوبًا مع هذا العرض، لاحظ المشاركون الآخرون أن هناك خبرة أقل في مجال المشاركة في مثل هذه المشاريع بين المجتمعات السُّنيَّة في البلاد. وعلاوة على ذلك، لاحظ أحدهم عدم تحرك السياسيين السعوديين وعزوفهم عن دعم هذه الجهود من أجل الحوار. وعرض مشارك آخر الاتجاهات الثلاثة الأساسية اللازم العمل على إنشائها في المملكة العربية السعودية. وكان أول هذه الاتجاهات هو بناء "المجتمع الداخلي"، وكان الثاني هو أن تكون الدولة أكثر انفتاحًا سياسيًا، وكان الاتجاه الأخير المطلوب هو المزيد من الانفتاح الديني. ووفقا لهذا المشارك، فإن الإصلاح في مجال التعليم وإصلاح خطابات المساجد هما من العناصر الرئيسية التي قد تساعد في مجال التقارب المجتمعي. كما أنه أكد مجددًا في تعليقه الأخير على ضرورة التمييز بين "الشيعة" وبين "التحالفات العابرة للحدود" الموجودة حاليًا في المنطقة.

وخلص أحد المشاركين إلى أن مفهوم وفكرة "الوطن الجماعي" يمكن أن تُستخدم كإطار لإيجاد جسر بين مصالح الأطراف المختلفة.

كما تمت الإشارة أيضًاً إلى أن صورة المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية في كثير من الأحيان مشوهة، وأن "الشيعة" يعانون بصورة خاصة في هذا الصدد، من خلال عمل الكثير من وسائل الإعلام على تصويرهم بصورة سلبية، والحديث عن وجود ارتباط بين الجماعات الشيعية وإيران، بينما الحقيقة تدل على عدم وجود هذا الارتباط في معظم الحالات. وهناك مسألة أخرى هي أن الشغل الشاغل للنخبة السياسية هو مسألة "الأمن"، بينما يواصل المتطرفون هجومهم على

الشيعة في المملكة العربية السعودية بناءً على تقاليدهم الدينية، وبذلك، يتم تجاهل الأغلبية المعتدلة ويظل صوتها غير مسموع. وكان هناك رأي عام سائد بين المشاركين بأن ضغط إيران من أجل توسيع ما لديها من النفوذ السياسي في المنطقة له تأثير ضار على الشيعة العرب في المملكة العربية السعودية.

البحرين

وأشار اثنان من المشاركين من البحرين إلى المجتمع المفتوح والمختلط الذي كان سائدًا في البلاد التي شهدت تعايشًا تاريخيًا وعلاقات جيدة بين السنة والشيعة فيها، والتي تعرّضت للتحولات الإقليمية والسياسة، حيث تمت ترجمة الخلافات السياسية إلى حالة من الانقسام الطائفي.

وأشار المشاركون إلى أنه بسبب الواقع الاجتماعي والاقتصادي المعيّن الذي تعيشه هذه البلاد، فإنها كانت حقلًا خصبًا لتقوية وتكريس عنصر "العمل الدعوي" لسنوات عديدة. وأشار أحد المشاركين إلى أنه منذ الثمانينيات أصبح لبعض التيارات الدينية (خاصة الإخوان المسلمون والسلفيون) تأثير متزايد على المجتمع بدعم من الحكومة. ففتحوا مراكز لتلاوة القرآن، والعديد من الجمعيات الخيرية، وبدأت كذلك الواعظات الدينيات في تجميع النساء في حلقات ودوائر دعوية. وبالتالي، فإن أيديولوجيات هذه التيارات الدينية تم نقلها بشكل مكثف، مما أحدث شرخًا في المجتمع. وأشار المشاركون أيضًا إلى أن ممارسات الحكومة التمييزية تجاه الطائفة الشيعية أدّت إلى الاغتراب لدى هذه الطائفة عن هياكل ومؤسسات الدولة – حيث تمّ منعهم من الانضمام إلى القوات المسلحة ومصالح الأمن. وذكر المشاركون أيضًا أنه كانت هناك حملة من قِبل الحكومة لإعطاء الجنسية للعرب السنة، من أجل تعزيز وجود الأقلية السنية في البحرين، وأن العديد من موظفي الخدمة المدنية من الشيعة قد فقدوا وظائفهم، مما أدى إلى تفاقم الانقسام الطائفي. وأكد أحد المشاركين أن هذا يعتبر انتهاكًا لحقوق الشيعة وللمواطنة. وقد ساهم ذلك أيضا في ارتفاع وتيرة الخطاب الطائفي، والتجأت الطائفة الشيعية إلى طلب الدعم من المجتمع الديني ومن إيران ومن السلطات الدينية الشيعية (المرجعية الدينية).

كما أشار المشاركون أيضا إلى أنه لا تزال هناك الزيجات المختلطة بين الطوائف السنية والشيعية في البحرين، وأن هذه الجماعات المختلطة تحتل موقعًا وسطًا يساعد على إيجاد المبادرات الاجتماعية الهادفة لمعالجة الانقسام. وأشار أحد المشاركين إلى مبادرة "وطن"، وهي التي من

خلالها قام أعضاء البلديات المحلية في البحرين بتجميع الناس معًا للمشاركة في أنشطة اجتماعية – لكن هذا المشارك رأى أن هذه المبادرة قد حققت نجاحًا محدودًا. وكانت ثمة مبادرات أخرى أتت من بعض كبار الشخصيات من الطائفة السنية، وكانت تهدف للتقارب بين النظام والمعارضة، لكن هذه المبادرة لم تتحصّل على الكثير من الدعم الحكومي. كما كانت هناك مبادرة منذ عام 2011 من قِبل ولي عهد البحرين، تهدف إلى تعزيز التعايش والحوار. وذكر مشارك آخر عمل مجموعة "الوسط" الإعلامية التي تسعى إلى الحفاظ على التواصل وتعزيز المواطنة البحرينية من خلال تعزيز المناقشات حول التسامح والتعايش، وإعطاء قضايا السنة والشيعة درجة متساوية من التمثيل، وكذلك العمل على التعريف بأهمية الحوار. كما عبّر عن الحاجة لحوار وطني أو لوساطة بين الطوائف الشيعية والإخوان المسلمين والحركات السلفية في البحرين.

وخلص أحد المشاركين عقِب الجلستين المخصصتين للمملكة العربية السعودية والبحرين إلى التشديد على أن ردم أو تجسير الفجوة بين المجتمعات يعتمد على إحساس الجميع بالمسؤولية. واقترح هذا المشارك ثلاثة مستويات من العمل: كان المستوى الأول هو العمل على مسألة الاعتراف بالتنوع والتعددية والاعتراف بالآخر، وكذلك التمسك بالأمر الإلهي بأن "لا إكراه في الدين"، والمستوى الثاني هو بناء التماسك والتضامن المجتمعي من خلال المواطنة، والمستوى الثالث هو حل الخلاف السياسي والجيوسياسي القائم. كما أكد أحد الممارسين أن ما هو مطلوب هو العثور على مجموعة من الحلول ممكنة التحقيق، فضلا عن العمل من خلال إدارة وتخطيط السيناريوهات. ووفقًا لهذا المشارك فبالإمكان تحديد مداخل للمشاريع المحتملة من خلال رسم خرائط الخلاف، وذلك لتحديد جميع منابع الخلاف وعدم الاكتفاء بقراءة واحدة لأسبابه.

وساد التوافق بين المشاركين أيضًا على أنه بعد 100 عام من اتفاق سايكس بيكو، وعلى الرغم من عيوبه، فإنه سيكون من الأفضل القبول به لأنه قد تمّ بناء هذه الدول القومية في تلك المرحلة، مع العمل على مواصلة البناء على أساس هذه الدول القومية، لأن البديل لذلك يمكن أن يؤدي إلى مزيد من الفوضى، وإلى التعرّض لخطر تدمير العديد من الأشياء الجيدة التي تم بناؤها في القرن الماضي. ومن المسلّم به أيضًا أن الشباب محبطون للغاية في الوقت الحاضر، وفي مثل هذه الحالة من اليأس الذي هم فيه، فإنهم يكونون على استعداد للموت والتضحية بحياتهم من أجل السماح للتغيير بأن يحدث، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسّة لمعالجة هذا الوضع. ومن هنا فإن المفتاح للحل يكون من خلال تعزيز المواطنة والمشاركة، وإن الرافعة الأساسية للقيام بذلك هي العمل من خلال

مشاريع مشتركة فعلية، تلك التي تشمل كلًا من السنة والشيعة بحيث يكون كل منهما شريكًا كاملًا للآخر، أما الرافعة الأخرى فهي تعزيز الحوار.

لبنان

كانت العروض حول السياق اللبناني والمبادرات القائمة هناك لردم أو تجسير الفجوة في العلاقات بين أفراد المجتمع تعكس التركيبة الدينية والسياسية المعقدة في ذلك البلد. وأشار أحد المشاركين إلى أن التوتر بين السنة والشيعة في لبنان يعكس أزمة سياسية أوسع، وهي الأزمة التي ترسِّخ الانقسامات السياسية، والتي تترجم نفسها تقليديا في صورة ولاءات طائفية. ولكن هذا المشارك عاد وعارض هذا التفسير من خلال التأكيد على أن السنة والشيعة مرتاحون مع بعضهم البعض في لبنان، حيث أن هناك زيجات مختلطة وحياة متكاملة يتشاركونها. وقال مشارك آخر – يصف نفسه بأنه ينتمي إلى السلفية – بأن هناك عناصر متنوعة ومتداخلة في التراث اللبناني، والذي يتضمن المسيحية – البروتستانتية والأرثوذكسية – والعربية كخلفية قومية. هذا المشارك نفسه دعا إلى قطع الصلات بين قوى "الخارج" واللاعبين الموجودين "داخل" لبنان من أجل تطوير المواطنة المشتركة والمصالح المشتركة بين اللبنانيين. وذكر عدد من المشاركين أن المؤثرات السياسية الخارجية لها تأثير مزعزع ومهدِّد جدًا للاستقرار في لبنان، لا سيما بسبب المنافسة بين القوى الإقليمية وما لديها من "مشاريع" لها تأثير على الجهات الفاعلة المحلية. ويمثل لبنان في الوقت نفسه مثالًا رئيسيًا للعلاقات بين الطوائف، بما فيه من التنوع الهائل، وما فيه من الكثير من الزيجات المختلطة، وعدد كبير من المبادرات الأهلية الهادفة لمعالجة التوترات.

وقدَّم أحد المشاركين، من المتخصصين في الشؤون اللبنانية، تجربة مبادرة لإصلاح الإعلام الديني والتوعية والتواصل المجتمعي في لبنان من خلال "دار الفتوى" اللبنانية. ويهدف هذا البرنامج إلى التركيز على المصطلحات الإشكالية التي يتم استخدامها في وسائل الإعلام الإقليمية المعاصرة، والتي تساهم في تعميق الانقسامات بين الطوائف، والتي يمكن أن تؤدي إلى مواجهات عنيفة. وأشار هذا المشارك إلى أن إعادة النظر في المحتوى الإعلامي لدار الفتوى يجري من خلال عدد من الخبراء والباحثين المحليين، وأن التعامل مع هذه المبادرة يجري من خلال الترويج لها عبر الاجتماعات وحلقات العمل لتشجيع مشاركة الطلاب والمؤسسات الدينية المختلفة في هذا التحرّك. وكجزء من هذا البرنامج، فإن دار الفتوى تقوم بتطوير المناهج الدراسية للمعلمين وأئمة المساجد، وتدريبهم على حل الخلافات بين السنة والشيعة، من خلال آليات الوساطة، في بعض الأحياء. وأعرب هذا

المشارك عن قناعته بأن إصلاح مضمون التعليم هو أهم الحلول لمشكلة الانقسامات الاجتماعية القائمة في لبنان، كما هو الحال بالنسبة لمحتوى وسائل الإعلام، وكذلك مضمون الإرشاد الديني للسجناء المسلمين. ووفقًا لهذا المشارك، فإن هذه المبادرة تهدف، في نهاية المطاف، إلى وضع إطار جديد للعلاقات المحددة بين التيار الديني والدولة، وتعزيز مفهوم جديد للمواطنة من خلال الخطاب الديني. وفي هذا السياق، فإن هناك حاجة لخلق استعداد فكري معين، وتحقيق ثورة روحية بين رجال الدين، فوفقا لهذا الممارس، هناك حاجة لتغيير العقليات في لبنان.

وأعرب المشاركون اللبنانيون في ورشة العمل عن آراء تؤكد أن الانتخابات البلدية الأخيرة في البلاد قد تشير إلى تحولٍ يبتعد عن أشكال الطائفية الموروثة وحالة الانتماء السياسي الذي يسيطر عليها مسبقا. كما أشاروا إلى أن هذا قد يبرهن على وجود حالة من الإحباط العام تجاه النظام الطائفي، ومحاولة من جهةٍ أخرى لفتح المجال لمناقشة المواطنة والجنسية اللبنانية خارج سياق الانتماء الديني. ووفقًا لأحد المشاركين، فإن هذه التطورات من شأنها أن تعزز الوعي لدى السياسيين، وتشير إلى ضرورة أن يكون توجُّه أعمالهم نابعًا من رصدهم للشارع وما يجري فيه. ومع ذلك، قالت إحدى المشاركات بشكل واضح أن أحد التطورات الجديدة والرئيسية هي أن الأحزاب التي برزت من خلال تجمُّع "بيروت مدينتي" قد فشلت في الانتخابات البلدية. وبالنسبة لها، فإن هذا دليل على أن "المصطلحات" التي تستخدمها هذه الأحزاب لاتزال "خارج المجتمع"، وتظل "غريبةً عن مزاج الشعب".

العراق

قدّم أحد المشاركين من العراق عرضًا حول الوضع العام في ذلك البلد، وخصوصيات القضايا السياسية العنيفة للغاية التي شكلت وصاغت العلاقات الاجتماعية والمجتمعية في العراق في السنوات الأخيرة. وأشار مقدم العرض إلى أن النزاع العراقي أصبح بين الأشقاء، حيث أن "هناك انقسامات عائلية عميقة بسبب الصراع القائم".

وأثبت هذا العرض أن الانقسامات الطائفية الشديدة داخل الأمة العراقية جعلت المؤسسات والشخصيات الدينية تأخذ زمام المبادرة في معالجة التوترات، من خلال التعزيز النشط والفاعل لتفسير أكثر تعدديةً للإسلام ذاته. وكانت إحدى المبادرات العملية والفعالة قد أتت من قِبل الوقف السني الذي، وفقا لهذا الممارس، يبحث حاليا عن سبلٍ لإصلاح ليس الإسلام في حد ذاته، ولكن

إصلاح كيفية تدريس الإسلام. ولقد عمد الوقف السني إلى البناء على العُرف القبلي – كمدوّنة سلوك – قبل تحرير مدينة "الرمادي" من طرف القوات المسلحة العراقية. وعمل هذا الوقف على التعامل مع أيديولوجية القبيلة من أجل منع وقوع هجمات انتقامية ضد القبائل الأخرى التي قدّمت الدعم لما يسمى "الدولة الإسلامية"، فضلا عن العمل على منع القتل بدعوى الشرف.

لقد بدأت مبادرة أخرى أطلقتها "دار العلم"، وهي واحدة من المراكز الشيعية الدينية في النجف، حيث أن مدرسة شيعية صارت تقوم بتقديم برامج للمعلمين السنة لتعليم الطلاب الشيعة ما يتعلق بالعديد من المذاهب الدينية، بما في ذلك الإسلامية، والمسيحية وكذا التقاليد اليهودية. وأكد المتحدث أن هذه المبادرة ترغب في غرس التعددية وتثقيف الطلاب من سن مبكرة كجزء من التربية الإسلامية التقليدية. وإن أحد الجوانب الجديدة في هذا البرنامج هو أن يتم تقديم التدريس بشأن الديانات المختلفة من خلال أتباع كل دين، وبالتالي تجنّب التحيّز والتحامل ضد الأديان في الطريقة التي يتم التدريس بها.

وأشار المشارك العراقي أيضا إلى انعقاد لقاء مهمّ جدًا، أطلقه "مجلس النواب العراقي" من أجل الحوار بين الأديان، وقد تأسس ذلك في عام 2013 في بغداد، وانعقد بحضور رجال الدين من السنة والشيعة من مناطق مختلفة، مثل الموصل وسامراء والفلوجة والرمادي وبغداد والنجف ومناطق أخرى. وقد انعقد الاجتماع في روما، بإيطاليا، تحت رعاية الفاتيكان، لأن رجال الدين لم يستطيعوا التوافق على مدينة محددة في العالم العربي والإسلامي لعقد هذا اللقاء. وقد كان الاجتماع وسيلةً لعلماء الدين لمناقشة القضايا الهامة وإيجاد أرضية مشتركة. ووفقًا لهذا مشارك، فقد كان لرجال الدين دور فعّال في العراق لمقاومة خطاب الكراهية والطائفية، وأوضح أنهم يدركون أنه ليس هناك سوى "الدولة المدنية" التي يمكنها أن تحمي العراقيين من دون وجود مجموعة واحدة تسيطر على الدولة على حساب الآخرين.

وأشار هذا المشارك أيضا إلى أنه في مناخ كالذي يسود في العراق، فإن مجرد تحقيق دخول الناس في غرفة واحدة للحديث والحوار معًا هو خطوة إيجابية وضرورية لبناء السلام، وخصوصًا عندما يكون البديل هو الصمت أو ما هو أسوأ. كما أضاف أحد المشاركين قائلاً: "عندما يتوقف رجال الدين عن التواصل، فإنهم غالبا ما يصبحون أدوات للشقاق والانقسام". كما أشار إلى أن هذا اللقاء تلقّى انتقادات من أحزاب متطرفة على جانبي الانقسام بين السنة والشيعة. وهناك من وصف الحضور فيه بأنهم خونة وأنصار إيران، على الرغم من أن الشيعة العراقيين، وفقًا له، يرون شكل

العلاقة بين "الدين" و"السياسة" في الأساس بصورة مختلفة عن إخوانهم ونظرائهم من رجال الدين الإيرانيين. واختتم المشارك حديثه بالقول بأن جميع رجال الدين اتفقوا على أن جوهر الصراع في العراق ليس دينيًا ولا طائفيًا، ولكنه سياسي. ولذلك فإن الخطر، بالنسبة لهذا المتخصص، أن الطائفية السياسية التي تتحرك "من أعلى إلى أسفل" تتحول بسهولة إلى الشعبوية القاعدية الطائفية التي تصعد "من أسفل إلى أعلى".

اليمن

وأوضح أحد المشاركين في عرضٍ وجيز الوضع المأساوي الحالي في اليمن، وأعرب عن الأمل في الوصول إلى إنهاء للأعمال العدائية من خلال المفاوضات. كما أكد على الدور السلبي لوسائل الإعلام التي تقدّم في الخطاب اليومي صورة ضارة وسلبية جدًا عن المواطنين والسكان من الطائفة الشيعية. ووفقًا لهذا المشارك، فإن هناك حاجة إلى مساحة آمنة في اليمن من أجل إيجاد فرصة لتحقيق الاستقرار في المستقبل. وذكر هذا المشارك أيضا عدم وجود فهم لآليات وبنيات وتطور المجتمع اليمني بشكل عام في هذه المنطقة، وأوضح أن هذا الفهم من شأنه أن يساعد الجهات الخارجية على التفاعل بشكل أفضل مع الديناميات المتفاعلة داخل اليمن. ولذلك فإنه أشار إلى أن إعادة تشكيل المشهد الديني في اليمن، مع حدوث زيادة كبيرة في أتباع السلفية على مدى العقود العديدة الماضية، وفي نفس الوقت حدوث انخفاض ديموغرافي في عدد اليمنيين من الزيديين، كانت كلها عوامل أدت إلى زيادة حدّة التوتر بين الطوائف. وقد رافق ذلك استخدام لغة التحقير والزيادة في التحيّز ضد الآخر، الأمر الذي ساهم في إذكاء أعمال العنف الحالية. وكما هو الحال في دول أخرى في المنطقة، فإن تدخلات الأطراف الخارجية كان لها أيضًا تأثير كبير، ويُنظر إليها عمومًا بأنها سلبية.

وردا على العروض القُطرية من كافة البلدان، أشار أحد المشاركين والممارسين من المملكة العربية السعودية إلى أن جميع المبادرات التي نوقشت أثبتت الاعتراف بأهمية حل التوترات بين السُّنة والشيعة، وتقديم حلول بديلة للوضع الحالي. كما قال أيضًا بأن هذا يشير إلى ضرورة إيجاد معالجة جديدة لهذه القضية خارج إطار المسؤولين الرسميين ومؤسسات الدولة، وأن يكون الأمر بأيدي الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ولوحظ أنه في بعض البلدان كانت هناك تحسينات وتطورات قد تحققت في السنوات الماضية (على سبيل المثال فيما يتعلق ببناء المساجد أو الحصول على الكتب الدينية)، وأن هذه التطورات الإيجابية قد تحققت من خلال الحوار البنَّاء الذي أقامته الأقليات مع السلطات الحاكمة. ودعا أحد المشاركين أيضا لمزيد من الدراسة والبحث في تجارب

تحويل التوترات الاجتماعية، والبحث عن سبلٍ لتوعية السياسيين لمخاطر التوجهات السياسية الخلافية الراهنة في المنطقة. كما تساءل: كيف يمكننا تعزيز التعاون بين الجانبين المدني والرسمي في التعامل مع هذه التوترات؟

5- المناقشات بحسب المواضيع: خطاب الكراهية وعلاقات المجتمع

أهداف الجلسة

ركّزت هذه الجلسة على مناقشة موضوعين أساسيين بشأن التوتر بين السنة والشيعة في منطقة الشرق الأوسط. كان الموضوع الأول هو خطاب الكراهية الصادر من إحدى المجموعتين ضد المجموعة الأخرى في وسائل الإعلام، وغالبا ما يكون ذلك من خلال الشخصيات والقيادات الدينية. وكان الموضوع الثاني هو انهيار العلاقات بين أفراد المجتمع، وكيف يمكن التغلب على ذلك من خلال تعزيز التبادل والتعاون.

خطاب الكراهية - وسائل الإعلام وعلماء الدين

اتجه مقدِّم العرض عند مناقشة هذا الموضوع إلى تسجيل ملاحظة مباشرة مفادها أن انتشار الخطابات المتطرفة فكريًا هو أحد الشروط المسبقة الأساسية لأي خلاف عنيف، جنبا إلى جنب مع كافة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ووجود مجموعة من الناس يقومون بتحويل "الخطاب" إلى "ممارسة" للإقصاء والعنف. كما لاحظ القائم بالعرض أن النزعات الدينية نحو التطرف، والطرق التي يتم بها الترويج لهذه النزعات على نحو متزايد عبر وسائل الإعلام الحديثة والمتطورة، هي بالأساس التي تحول دون قيام علاقات اجتماعية إيجابية بسبب ما تحمله من أيديولوجية إقصائية. وعلى الرغم من أن المتحدث لاحظ الجدل بهذا الشأن حول وسائل الإعلام، وقال أنه لا يمكن الموافقة على إغلاق وسائل الإعلام، إلا أنه أكّد خلال هذا العرض على حرية الصحافة، فإنه من الضروري للأشخاص المنخرطين في العمل الإعلامي والمؤسسات الإعلامية الالتزام باحترام المعايير المهنية، واحترام حقوق الإنسان، عن طريق تجنّب الخطابات التي تشجع على الكراهية في الأوساط الشعبية والمجتمعية. كما ذكر أيضا أنه ينبغي أن تكون هذه الالتزامات منصوصًا عليها في التشريعات، وأن تدعمها الهيئات الدولية. وأخيرًا، قام مقدِّم العرض بتعريف خمس حاجات أساسية مطلوبة للمساهمة في خفض وتقليص خطاب الكراهية في وسائل الإعلام وفي الخطاب

الديني، وهي: (1) الحاجة للعمل على المصلحة المشتركة وفصلها عن الاعتقادات الطائفية المثيرة للجدل؛ (2) الحاجة لتعرُّف الأطراف على بعضهم البعض؛ (3) الحاجة إلى تعليم جديد (تعليم جديد للأئمة، وكذلك في مجالات الأدب والثقافة الدينية، وما إلى ذلك)؛ (4) الحاجة لمواجهة التكفير والنزعات التكفيرية؛ (5) الحاجة لتكريس الحقوق والمواطنة المتساوية في إطار الدستور.

وأشار أحد المشاركين اللبنانيين إلى تحول يحدث في اللغة المستخدمة في وسائل الإعلام الرسمية والاجتماعية، وذلك باستعادة أسماء وتسميات قديمة وتكرارها، حيث أنها تؤدى عند استخدامها إلى الشحن الطائفي والتهاب وتأجيج المشاعر، بما في ذلك استخدام لفظة "الصفويين" لوصف الإيرانيين و"العثمانيين" لوصف الأتراك... وهو ما يعيد إلى الأذهان فترة الصراع على السلطة والنفوذ الإقليميين بين هذين الطرفين في القرن الرابع عشر الميلادي (منذ حوالي 600 عام مضت). وتشمل اللغة الأخرى الخطيرة استخدام مصطلح "الروافض" لوصف المسلمين الشيعة و "النواصب" لوصف المسلمين السنة، والذي يرسخ مزيدًا من الهوية الدينية الإقصائية. وذكر أحد المشاركين السعوديين رأيه في أن انتشار خطاب الكراهية في وسائل الإعلام مشتق جزئيًا من الكيانات الدينية المتطرفة الموجودة في المنطقة. ودعم مشارك لبناني سلفي آخر هذه الفكرة بالقول بأن ممارسة الطرد والإبعاد والإقصاء من المجتمع المسلم (التكفير) يُستخدم كذريعة لتحقيق أهداف سياسية معينة ولأغراض عنيفة. كما أكد القائم بالعرض مجددًا على أن المشكلة المركزية في قضايا الخطاب المتطرف هي التركيز على إقصاء أو إلغاء الآخر. ومع ذلك، أشارت إحدى المشاركات البحرينيات إلى أن هذا الوضع ليس حصرًا على الخطاب الديني الذي يعزز الانقسامات الطائفية والاجتماعية. وأبرزت أن بعض وسائل الإعلام، بما في ذلك قنوات تلفزيونية مثل "وصال" و"العالم"، تبث الأخبار المعزِّزة للانقسام إلى جموع السكان من السنة والشيعة في هذه البلاد وتلك. ووفقًا لطرح هذه المشاركة، فإن تعميق الشعور بالمواطنة أمر بالغ الأهمية من أجل مواجهة هذه الخطابات الضارة. وكان مشارك آخر قد قال بأن "الخوف" يلعب دوره هنا باعتبار العنصر الأساسي الذي يؤدي إلى خطاب الكراهية. وبحسب وجهة نظره، فإن طرح مسألة "العلمانية" بمعنى "الفضاء العلماني" ربما من الممكن أن يكون حلاً، ليس بسبب المفهوم ذاته، ولكن من خلال العمل على "الاعتقاد بأن كل اعتقاد يمكن أن يكون مقبولاً في إطار "الفضاء العلماني". ومع ذلك، أكد أحد الممارسين على ضرورة إيجاد مصطلح جديد يمكن أن يتكيف مع ظروف العالم العربي بدلًا من لفظ أو مصطلح "العلمانية"، لأن مفهوم "العلمانية" يتم ربطه في أذهان الناس على أساس أنه سلبي وغير مقبول من قِبل الجميع في هذه المنطقة. ولذلك فإن الأمر يحتاج إلى العثور على مصطلحات بديلة تكون مقبولة للجمهور.

ومن أجل مكافحة لغة الانقسام وخطابات إلهاب وتأجيج المشاعر في وسائل الإعلام، اقترح أحد المشاركين اللبنانيين إنشاء مرصد وطني لكشف ورصد خطابات الكراهية القائمة على الدين، ثم نشر المعلومات عن نتائج متابعات هذا المرصد. كما اقترح أن يكون المرصد مفتوحًا لجميع الأفراد الذين يرغبون في مكافحة خطاب الكراهية، وأن يكون مرتبطًا مع غيره من المؤسسات والهيئات (بما في ذلك الدينية) لتبادل المعلومات على نحو فعّال. وقد أبدى مشاركون آخرون تأييدهم لهذه المبادرة، بل إنهم طرحوا أهمية وجود مثل هذه الهيئة أو المؤسسة، وأن تكون عاملةً على المستوى الإقليمي.

خرق العلاقات المجتمعية - التبادل الثقافي والتفاعل الاجتماعي والتعاون

ناقش مشارك آخر في عرضه عددًا من المجالات في الحياة الاجتماعية قد شهدت حالةً من سوء العلاقات بين الطوائف السنية والشيعية. وأشار هذا الممارس إلى أن العقليات الإقصائية أثرت على الممارسات اليومية للفرد في بعض المجتمعات، وأن هذا يمكن أن يتخذ أشكالًا عديدة. كما أنه أشار إلى دعوات لمقاطعة بعض الصناعات أو الأعمال التجارية، على أساس الهوية الدينية لمالك هذه المؤسسة أو تلك التجارة. وأكد هذا المشارك خلال العرض أن الخطر الحقيقي هو التأثير على الأطفال والأجيال الأصغر سنًا الذين يكبرون في إطار هذا الانقسام وهذه الحالة الإقصائية ويعايشون هذه البيئة المتوترة والدافعة للمواجهة، سواءً في مدارسهم أو في المساجد أو المنازل. وأثار مشارك آخر من الخبراء مسألة الدور المحتمل للأسرة في تعزيز الهويات الاجتماعية، وحثّ على جعل الخطاب التربوي والتعليمي داخل الأسرة يستهدف بناء الفضاء الاجتماعي الآمن، وليس الفضاء الاجتماعي الصراعي والصدامي. وأشار إلى أن بعض الأمثال الشعبية أو الحكايات أو المقولات يمكن أن يتمّ تمريرها إلى الأعضاء الشباب في الأسرة ونشرها بينهم، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الانقسامات الاجتماعية الممتدة وعدم فهم الآخر.

ورأى المشارك السعودي أن المبادرات الممكنة لتخفيف التوترات المجتمعية يجب أن يتم العمل على تنحيتها عن مجالي الدين والسياسة – التي هي محركات ودوافع فاعلة قد تكون هي السبب الكامن وراء تدهور العلاقات الاجتماعية. وضرب هذا المشارك أمثلةً من المجالات المحتمل العمل من خلالها على تحسين العلاقات الاجتماعية، بما في ذلك: (1) الأنشطة الثقافية والإعلامية التي يمكن تنفيذها من خلال التعاون بين مختلف الأفراد، مثل المنتديات الثقافية والمطبوعات المشتركة واللقاءات في الأعياد والاحتفالات؛ (2) الفنون، مثل المعارض المشتركة، والمسابقات الفنية، والعمل

من خلال الإعلام والأفلام وموضوعات موحِّدة واسعة المجال والمضمون؛ (3) النشاطات في مجال حقوق الإنسان، والتي يمكن من خلالها التغلب على الخطاب الديني والطائفي الإقصائي؛ (4) إشراك الشباب في مواجهة الآثار السلبية لقضايا الاجتماعية، مثل قضية البطالة.

وأشار أحد المشاركين من الخبراء إلى ثلاثة أمثلة، بما في ذلك العلاقات بين الهوتو والتوتسي في رواندا، والعلاقات في مرحلة ما بعد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، والعلاقات الطائفية بين الكاثوليك والبروتستنت في إيرلندا الشمالية، باعتبارها تقف كلّها كدليل على أن اتخاذ إجراءات ضد الاستقطاب الشديد، وحتى العنف في بعض المجتمعات، أمر من الممكن تحقيقه.

6- المبادرات الوطنية

أهداف الجلسة

في اليوم الأخير من الورشة كانت هناك جلسة مخصّصة للعمل الجماعي على المستوى القُطري في كل دولة من الدول الممثّلة في الورشة. وكان الهدف هو تبادل الآراء بشأن المبادرات الوطنية المحتملة لسدّ الثغرات في العلاقات الاجتماعية بين الجماعات السنية والشيعية. وبدعم من ممثلين من مؤسسة قرطبة بجنيف ومن وزارة الشؤون الخارجية السويسرية، تم تشكيل ثلاث مجموعات (لبنان والبحرين والمملكة العربية السعودية) ناقشت وصاغت أفكارًا للعمل في إطار وسياق اجتماعي سياسي وطني محدّد. ويشمل هذا القسم تعريفًا بنتائج هذا العمل الجماعي.

تمت بلورة أفكار المبادرات لكي يعمل عليها المشاركون أنفسهم. لا مؤسسة قرطبة بجنيف ولا وزارة الخارجية السويسرية لديهما الإمكانيات لدعم جميع الأفكار التي تحتاج للتطوير أكثر وللعمل عليها من طرف أعضاء كل مجموعة. ومع ذلك، فإن المؤسسة ملتزمة بمتابعة تبادل الآراء والأفكار والحوار، وعلاوة على ذلك، ستتم دراسة إمكانية تقديم دعم إضافي في الوقت المناسب.

لبنان

أسفرت مناقشة المجموعة اللبنانية عن ثلاث مبادرات لتحسين العلاقات الاجتماعية في البلاد: (1) قضية حقوق الإنسان للمعتقلين السلفيين؛ (2) الإغاثة الإنسانية للاجئين السوريين؛ (3) مرصد وطني لمخرجات وسائل الإعلام.

وبشأن الموضوع الأول حول المعتقلين السلفيين، تم الاتفاق على أن هذه القضية سيتم تقديمها على أنها قضية وطنية لحقوق الإنسان، بعيدًا عن أية مسائل عقائدية أو دينية، حيث أن هذا سيساعد على تسهيل إشراك مجموعات من خلفيات مختلفة لدعم هذه القضية، تحت رعاية وزارة العدل اللبنانية. وستتم مقاربة المسألة على أساس أنها مسألة قانونية واجتماعية، مع فتح مسارين للمشاركة، لكل منهما لجنة خاصة به، بحيث تكون هناك لجنة للتعامل مع الحالات القضائية لهؤلاء المعتقلين، ولجنة أخرى تختص بالدعم الاجتماعي لهؤلاء السجناء وأسرهم. وستستضيف هذه اللجان اجتماعات عامة للضغط على الحكومة اللبنانية لمعالجة هذه المسألة. كما اقترحت الجماعة اللبنانية عددًا من المنظمات التي يمكن أن تتخذ اجراءات فاعلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك دار الفتوى (التي تقدم بالفعل مساعدات للسجناء السلفيين)، ومنظمة "الحياة" وجماعات حقوق الإنسان، والمنتديات الدينية (التي تمثل فئات من الشعب من مختلف وجهات النظر والأعراق والفصائل)، وكذلك وزارة الداخلية ووزارة العدل. كما تمّ الاتفاق على أن التغطية الإعلامية لهذه المبادرة ستساعد على تعزيز مشاعر المواطنة من خلال إظهار أن الدولة تدعم حلّ قضية المعتقلين السلفيين.

أمّا النشاط المشترك المحتمل الثاني فسيركز على الإغاثة الإنسانية للاجئين السوريين، ويشمل التعاون بين المنظمات السنية والشيعية في المجال الإنساني، الشيء الذي يشكّل في الواقع مساحة ممكنة ومهمة لفضاء التعاون العملي باعتبار أنه من الملاحظ عادةً غياب هذا النوع من التعاون المتجاوز للطائفية. وسيشمل هذا الجهد عقد ورشات عمل حول الإغاثة الإنسانية للاجئين السوريين، على أن تعقدها المنظمات الأهلية الإنسانية من خلفيات مختلفة لاستكشاف السبل العملية للتعاون، مع أخذ التجربة الأولى في منطقة البقاع بعين الاعتبار. ومثل هذه المبادرة يمكن أن تكون من خلال منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ولها أن تعمل خارج إطار الأمم المتحدة. وسيكون الهدف هو إدخال منظمات المجتمع المدني المختلفة وكذا المنظمات غير الحكومية العاملة لصالح اللاجئين السوريين في حوار بنّاء مع بعضهم البعض.

وكان المشروع الثالث هو إنشاء "مرصد وطني لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام"، بناء على توصيات من المشاركين اللبنانيين خلال الاجتماع، بحيث أن هذه الهيئة ستتضمن ثلاثة مستويات: أوّلها الكشف عن خطاب الكراهية، والثاني تحليل محتواه، والثالث الرد على هذه النواتج والمخرجات. إن هذا المرصد هو أيضا بمثابة "جماعة ضغط" أو نوع من اللوبي ضد المؤسسات التي تنتج مثل هذه الخطابات، وهو يهدف أيضًا إلى تشجيع استخدام الخطاب المعتدل بدلًا من ذلك الإقصائي الذي يحض على الكراهية. ولن يكون هذا المرصد مُستهدفًا فقط المؤسسات الدينية، ولكن أيضا سيقوم بتحليل نهج وسائل الإعلام والهيئات التابعة للأمم المتحدة عند معالجة هذه المسألة. وقد قامت مجموعة المشاركين اللبنانيين بتحديد وتعداد المؤسسات الإعلامية في لبنان، بما في ذلك التلفزيونية وغيرها، التي هي المسؤولة عن هذا النوع من التحريض. كما أن العمل سيتوخى إشراك وزارة الاعلام اللبنانية والسلطات الإعلامية الأخرى لحثها على أخذ زمام المبادرة في تفعيل مثل هذه المبادرة.

وأشار أحد المشاركين من المملكة العربية السعودية إلى أن هذا المرصد هو أيضا ذو صلة بالبلدان الأخرى، بما في ذلك بلده (السعودية)، ولذلك أوصى باستخدام هذه المبادرة باعتبارها فرصة قابلة للتطبيق أيضًا في أجزاء أخرى من المنطقة.

من شأن هذه المبادرات معالجة مصادر التوتر في المجتمع اللبناني، وكذلك البناء على عوامل التوحيد المحتملة ما بين جميع المواطنين اللبنانيين. وتشير أفكار هذه المجموعة أيضًا إلى رغبة لديهم في إشراك المؤسسات الحكومية في إحداث تغييرات إيجابية لتعزيز المشاركة المدنية اللبنانية في القضايا المعاصرة.

البحرين

اقترحت مجموعة البحرين عددًا من المبادرات لتحسين العلاقات الاجتماعية بين الفصائل السياسية، كوسيلة للحد من التوترات بين المجموعات التابعة للهويات السنية والشيعية.

وشملت الأولى فضاء للوساطة بين منتمين لجماعة الإخوان المسلمين وللتيار السلفي وأعضاء من المعارضة الشيعية. والهدف من هذا الحوار هو تشجيع إنشاء أرضية مشتركة للتعاون بين الأطراف

من أجل معافاة المجتمع. وتكون الخطوة الأولى في هذه المبادرة هي القيام بمهمة استكشافية من أجل التحقّق من مدى جدوى مثل هذا المشروع. وثمة هدف أكبر على المدى الطويل هو النظر في توسيع هذا الحوار ليتّجه إلى ويشمل فصائل أخرى من الجماعات السياسية السنية البحرينية، من أجل إقامة علاقات سياسية واجتماعية سوية وجيدة.

ثاني مبادرة اقترحتها المجموعة هي إقامة مشروع تقديم الدعم والتضامن من أجل أمهات الشباب البحرينيين الشيعة الذين تلقوا أحكامًا بالسجن. والهدف من ذلك هو تشجيع النساء السنيات على التعبير عن تضامنهن مع أولئك الأمهات الشيعيات من خلال العمل على التوسُّط مع السلطات لتأمين احتياجات هؤلاء الشباب، وأن يكون ذلك بالتعاون مع سلطات السجن. وستركز النساء على تخفيف حالات الاحتياج الحادة لدى هذه العائلات، بما في ذلك لمّ شمل الأسرة، وتأمين المبالغ المالية المكملة لنفقاتهم، وتوفير الوسائل لهؤلاء الشباب لمواصلة دراساتهم.

وتم اقتراح خطوتين من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات التي يمكن تنفيذها مباشرة في البحرين، إحداهما هي إنشاء جمعية للعائلات التي تحوي زيجات مختلطة بين السنة والشيعة، بحيث تكون بمثابة منصة أو منتدى للتشبيك الاجتماعي من أجل تنظيم تلك الأسر لإظهار التضامن الاجتماعي القائم بين المواطنين البحرينيين. أما الثانية فهي إحياء مبادرة رسمية دعت إليها "المنظمة الوطنية البحرينية للحوار"، التي يرأسها ولي عهد البحرين، والقائمة على أنشطة لإعادة التأهيل في أوساط المجتمع المدني، وتنظيم المشاريع لتشجيع التضامن على المستوى المحلي، من خلال بناء واستثمار علاقات شخصية. وسيكون الهدف هو تحسين هذا المشروع وأنشطته القائمة.

وعبّر المتدخلون من البحرين أيضا على ضرورة فتح الحوار حول خطاب الكراهية وتفاقم الطائفية في الخطاب الإعلامي في البحرين. ويمكن الاستناد لإمكانيات وتجارب من بلدان أخرى كنماذج على غرار الحملات الإعلامية في إيرلندا الشمالية التي تلت توقيع اتفاق يوم الجمعة العظيم. كما عبّر المتحاورون البحرينيون عن رغبتهم في التعاون مع مؤسسة قرطبة بجنيف على هذه المبادرة تحديدًا، واعتبروا أن قدوم شخصيات مرموقة من خارج البحرين يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على المشاركين في هذه الورشات.

أثبتت المبادرات التي اقترحها الوفد البحريني إلى أي مدى أثّرت الانقسامات بين السنة والشيعة في المجتمع في هذا البلد، وكذلك في الدولة ومؤسساتها، وأشارت هذه المبادرات أيضًا إلى نية المشاركين في طرح هذه القضية على جميع المستويات.

المملكة العربية السعودية

ركّز وفد المملكة العربية السعودية على إنشاء آليات من شأنها دعم وتوسيع التضامن بين السعوديين، وذلك كخطوة أولى نحو تأسيس منظمات تهدف لتحسين العلاقة بين الطائفتين السنية والشيعية. وأشار أحد المشاركين السعوديين إلى أنه ليس من السهل إنشاء منظمة أو جمعية في البلاد، وبالتالي، فإنّ أعمالهم المقترحة هنا تعكس هذا الإطار في السياق الوطني المعيّن الذي يعايشونه.

بداية، أنشأ هؤلاء المشاركين وسيلةً ثابتة للتواصل فيما بينهم، عن طريق مجموعة واتس-آب هاتفية لتبادل الأخبار. كما اقترحوا - على نفس المستوى – إنشاء أشكال أكثر عموميةً من صور المشاركة الاجتماعية، بما في ذلك إنشاء صفحة تويتر (وهي آلية تُستخدم على نطاق واسع جدا في المملكة العربية السعودية).

الإجراء المقترح الثاني هو تسهيل التعاون الفعال بين المنتديات والمراكز القائمة في البلاد، وبالتالي تعزيز أنشطتها والموارد الخاصة بها وكافة صور الإنتاج والمنتجات المحتملة صدورها من هذه المؤسسات. وشمل هذا الاقتراح أيضا القيام بأنشطة بحثية مشتركة، من خلال باحثين يعكسون وجهات النظر والخلفيات المختلفة، بهدف التخفيف من الفجوات القائمة بين الفئات الاجتماعية.

وهناك مبادرة ثقافية واجتماعية أخرى مقترحة من قِبل هذه المجموعة تهدف لتسهيل القيام بالرحلات والنزهات في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وكذلك جذب المثقفين والمنتجين لمحتويات المعرفة في وسائل الاعلام من الطائفتين السنية والشيعية في إطار هذا التبادل الذي يسمونه "سياحة السلام". ومن المنتظر أن يسمح هذا التفاعل لهؤلاء الأفراد بتطوير علاقات شخصية أفضل مع بعضهم البعض، ويتيح لهم الوقت والفرصة لاكتشاف أوجه التشابه والقواسم المشتركة فيما بينهم. وفي إطار هذه الرحلات، يمكن زيارة جميع مناطق البلاد، من أجل تعزيز الثقافة السعودية، وتعزيز وضع أساس سليم لبناء السلام والتماسك الاجتماعي. وسيتم الترويج

والدعاية لنتائج هذه العلاقة الإيجابية في المملكة العربية السعودية بالصورة التي سوف تنعكس على سلوك المنطقة على نطاق أوسع وأشمل.

والمبادرة المقترحة الرابعة هي عقد المهرجانات والفعاليات الفنية والثقافية باستضافة الناس من جميع الطوائف، وتوفير أرضية اجتماع آمنة ومحايدة لهذا الغرض.

والمبادرة الخامسة هي تلك التي تركز على تعزيز ما يسمى بـ "البرامج الأخلاقية" التي تعبر وتتجاوز الخطاب الطائفي، ومنها على سبيل المثال، القيام بمبادرة بعنوان "أن تكون بارًّا بوالديك" بهدف توعية الشباب بشأن العلاقات الاجتماعية الإيجابية.

أمّا الفكرة السادسة والأخيرة المقترحة فهي إصدار منشورات مشتركة من الأشخاص الذين ينتمون إلى كلا الطائفتين الشيعية والسنية، وذلك للمساعدة على تعزيز الشعور بالوحدة الوطنية بين النُّخب في البلاد.

وكان رد فعل أحد المشاركين اللبنانيين تجاه مخرجات مجموعات العمل هو باقتراح فكرة إنشاء "مدونة قواعد التعايش السلمي" التي يمكن تنفيذها على غرار "ميثاق العمل الخيري" الذي تم وضعه قبل عدة سنوات من طرف مؤسسة قرطبة بجنيف.

7- الخطوات القادمة

بعد انتهاء العروض حول المبادرات القُطرية من أجل تعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي، طلب أحد المشاركين السعوديين من مؤسسة قرطبة بجنيف أن تقوم بالانخراط الوثيق في الخطوات المقبلة في هذه البلدان، وأن تعمل بصفتها هيئة تنسيق داخل وفيما بين هذه المجموعات. وأعرب مشاركون آخرون عن موافقتهم على وجوب تأسيس الخطوات المقبلة بصورة رسمية، فضلا عن تحديد موعد لقاء منتدى الممارسين المقبل، الذي ستنظمه مؤسسة قرطبة بجنيف، وكذلك تحديد الشخص المسؤول عن التنسيق، الذي يمكن الاتصال به في كل بلد يتم بها تحديد مشاريع للعمل مستقبلًا.

وأشار العديد من المشاركين أيضا إلى الرغبة في تكليف ضابط اتصال داخل مؤسسة قرطبة لمتابعة هذه المبادرات الوطنية. وفي أعقاب ذلك، أشار ممثل مؤسسة قرطبة إلى أن الاجتماع المقبل سيتم تحديده لكي ينعقد في نوفمبر أو ديسمبر 2016، وسيكون الهدف فيه أن يشمل مجموعة من المشاركين أكثر تنوعًا وتمثيلًا، مع حضور للشباب والنساء كما اقترحه المشاركون.

8- الخلاصة

سلّط المشاركون الضوء على الحاجة للقاءات كهذه. وشدّدوا على رغبتهم في العمل بشكل أسرع وفعال، كما عبّروا عن رغبتهم في الحصول على الدعم في التنسيق من مؤسسة قرطبة بجنيف ووزارة الخارجية السويسرية، بسبب الثقل الذي يحظى به هذين الفاعلين في بلدان الشرق الأوسط.

في الختام، انطوى هذا البرنامج الأول على هدفين رئيسيين:

- تأسيس شبكة واسعة تجمع فاعلين مؤثرين ومرموقين مستعدين للانخراط في مساعي تعزيز التماسك المجتمعي في بلدانهم.
- النقاش حول مداخل لمعالجة معوقات التماسك المجتمعي ودراسة أفكار لمبادرات يمكن أن يطلقها المشاركون.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، جمع البرنامج تمثيلًا متعددًا من لبنان والبحرين والعربية السعودية. كما حضر مشارك واحد من العراق، إلا أنه سيتم النقاش حول مشاركة وفد من هذا البلد ومن اليمن في بدايات التحضير للقاء القادم.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني، تمّت المناقشة داخل مجموعات عمل قُطرية بعض المبادرات وكيفية تنفيذها. فبخصوص لبنان، تم اختيار مبادرتين، واحدة تخص المعتقلين والأخرى تخص التعاون بين مؤسسات العمل الإنساني. وفي البحرين، يجدر إرسال بعثة استكشافية كمرحلة أولى جراء الوضع المتوتر للغاية. أما في العربية السعودية، فقد تم تأسيس مجموعة واتساب مباشرة بعد اللقاء يتبادل فيها المشاركون بشكل منتظم آراءهم حول الوضع هناك. حيث يدرسون حاليا إمكانية تنفيذ مختلف المبادرات، بما في ذلك مبادرة سياحة السلام.